الأمم المتحدة

A S

UN LIBRARY
MAR 27 1989
UN/SA COLLECTION

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.
GENERAL

A/44/185
S/20539
21 March 1989
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والاربعون
البند ٣٢ من القائمة الاولية*
الحالة في أفغانستان وآثارها
على السلم والامن الدوليين

مجلس الامن
السنة الرابعة والاربعون

رسالة مؤرخة في ٢١ آذار/مارس ١٩٨٩
وموجهة إلى الامين العام من الممثل
الدائم لباكستان لدى الامم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم نص البيان الصادر عن حكومة جمهورية باكستان الإسلامية في ٢١ آذار/مارس ١٩٨٩ (انظر المرفق) .

وسأغدو ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة ، تحت البند ٣٢ من القائمة الأولية ، ومن وثائق مجلس الامن .

(توقيع) س. شاه نواز
السفير والممثل الدائم

* A/44/50/Rev.1 .

المرفق

بيان صادر عن حكومة باكستان في ٢١ آذار/مارس ١٩٨٩

في ١٤ آذار/مارس ١٩٨٩ عمّمت حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بيانها المؤرخ في ١١ آذار/مارس ١٩٨٩ بوصفه وثيقة من وثائق الأمم المتحدة (انظر A/44/174-S/20519 ، المرفق) . وفي هذا البيان ، لجأت الحكومة السوفياتية إلى ترديد إدعاءات لا أساس لها وغير مسؤولة ضد حكومة باكستان .

ولم تقدم الحكومة السوفياتية أي دليل يدعم مختلف ادعاءاتها بتدخل قوات باكستان المسلحة في أفغانستان . وكان هذا متوقعا بالضبط لأن هذه الادعاءات غير صادقة بالمرة .

وعلاوة على ذلك ، رأت الحكومة السوفياتية أن تذكر أن "النشاط العسكري لتلك الفصائل المسلحة المرتبطة بباكستان يوجه أيضا ضد الأراضي السوفياتية" . وواصلت الحكومة القول بأن الاتحاد السوفياتي لا يمكن أن يظل غير مكترث بما يصفه ب "عدوان سافر" ضد أفغانستان . وهذه البيانات مؤسفة ولا مبرر لها بالمرة على حد سواء . وعلاوة على ذلك ، فإن التهديد الضمني الذي تنطوي عليه لا يمكن إلا أن يمثل مسألة تثير القلق الخطير لدى باكستان والمجتمع الدولي .

وتتضمن اتفاقات جنيف آلية متفقا عليها للتحقيق في الشكاوي ينبغي استغلالها بدلا من ترديد دعاءات لا أساس لها من الصحة . وواقع الأمر أن بعثة الأمم المتحدة للمساعي الحميدة في أفغانستان وباكستان لم تثبت صدق أي إدعاء من ادعاءات الحكومة السوفياتية أو نظام كابول ضد باكستان . وبالمثل لم يؤيد أي مصدر مستقل أو محايد آخر ادعاءات كابول وموسكو . ومن غير المنطقي افتراض أن المجاهدين الافغان الذين نجحوا في محاربة قوات واحدة من القوى العظمى لما يربو على تسع سنوات في حاجة إلى مساعدة من قوات باكستان المسلحة في مواجهة نظام كابول المعزول الذي لا يتمتع بشعبية .

وقد دأبت باكستان على اتباع سياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية لافغانستان . وقد التزمت حكومة باكستان بدقة بهذه السياسة بالرغم من عمليات الإشارة الخطيرة من جانب نظام كابول والمتمثلة في الانتهاكات الجوية والارضية لإقليمنا في غضون السنوات التسع الماضية .

ومما يدعو للأسف أن الحكومة السوفياتية ونظام كابول يسعيان إلى تحويل اهتمام العالم من الحالة الواقعية داخل أفغانستان عن طريق اتباع سياسة دعائية مكشفة ، بما في ذلك توجيه سيل من التهم غير المعقولة ضد باكستان . وحقيقة الأمر هي أن النظام غير الشرعي وغير التمثيلي الذي أقامه التدخل العسكري الخارجي في كابول والذي سعى إلى ترسيخ أقدامه عن طريق اتباع سياسة وحشية تتضمن انتهاكات جماعية لحقوق الإنسان لم يسبق لها مثيل في التاريخ القريب يواجه الآن بحالة ميئوس منها على نحو متزايد في حربه ضد الأفغان المجاهدين من أجل الحرية الذين يمثلون تطلعات الأمة الأفغانية بأسرها .

وقد أوضح كل قطاع من قطاعات الرأي العام الأفغاني رفضه المفهوم تماما للتفاوض أو تقاسم السلطة مع نظام كابول الذي كان مسؤولا عن قتل وتشويه ما يربو على ١,٥ من ملايين الأفغان وتشريد ٧ ملايين شخص آخرين وتدمير ما ذكر أنه يربو على نصف قرى أفغانستان . إن رفض الاعتراف بهذه الحقيقة الجوهرية هو الذي يقف حجر عثرة أمام نقل السلطة سلميا إلى حكومة مؤقتة تمثيلية ذات قاعدة عريضة . وهذه اليوم هي العقبة الرئيسية التي تواجه التسوية الشاملة التي تعيد للشعب الأفغاني حقوقه .

وفي الوقت الذي تثني فيه حكومة باكستان على إتمام انسحاب القوات السوفياتية من أفغانستان في الموعد المحدد ، فإنها يحدوها الأمل القوي في أن يدرك الاتحاد السوفياتي ، بوصفه موقعا على اتفاقات جنيف ، حقائق الحالة ، ومن ثم ييسر التوصل في وقت مبكر إلى تسوية سلمية ، وهو الأمر الذي وُضعت اتفاقات جنيف لتحقيقه .

ويجب أن يعترف الاتحاد السوفياتي ، بصفة خاصة ، بأن حكومة مؤقتة تمثيلية ذات قاعدة عريضة قد أقامها مجلس شوري أفغاني واسع التمثيل في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٨٩ ، وبأن هذه الحكومة المؤقتة قد دعتها مجموعة الدول الاسلامية الشقيقة لاحتلال مقعد أفغانستان في منظمة المؤتمر الإسلامي . ويجدر بالإشارة أيضا أن الحكومة المؤقتة قد احتفظت بعدد من المناصب الوزارية شاغرة لممثلين من كابول .

وبدلا من ترديد ادعاءات غير مسؤولة وإثارة نذر الحرب المشؤومة ، سيكون من الأمور البناءة إلى حد كبير أن تشجع جميع الأطراف الحكومة المؤقتة وأن تتعاون معها بهدف تيسير التوصل في وقت مبكر إلى تسوية سلمية شاملة لمشكلة أفغانستان .

- - - - -